أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالولاية المنتدبة تقرت

The Impact of Applying Governance Rules on Financial Performance: A Field Study of a Sample of Economic Institutions at the Province of Touggourt

ط.د بن عوالي إيمان*

التنمية الإدارية والارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، الجزائر

benaouali.imane@univ-ghardaia.dz

أ.د بوخاري عبد الحميد

التنمية الإدارية والارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية، الجزائر

bkhamib@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/09

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث حول أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية،كما هدفت على معرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بقواعد الحوكمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان لغرض جمع المعلومات حول المؤسسات عينة الدراسة وقد تم تحليل البيانات و اختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات قد أظهرت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة وأفراد المصالح المختلفة في الشركة في إطار الشفافية،ولاحظنا المؤسسات محل الدراسة ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة ، كما يوجد تأثير إيجابي لتطبيق قواعد الحوكمة(الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم، وأصحاب المصالح) على الأداء المالي،حيث كان اكبر متوسط حسابي لعلاقة المؤسسة بأصحاب المصالح قد بلغ4.11.

الكلمات المفتاحية : أداء مالي ; إفصاح وشفافية ;حوكمة شركات; قواعد حوكمة;مؤسسة اقتصادية.

Abstract :

The study aims to research the impact of the application of corporate governance rules on financial performance in economic institutions, as well as to know the extent to which the institutions studied adhere to governance rules. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and the data tested using the statistical program (SPSS) . The study showed that corporate governance is a set of rules governing the mutual relations between the company and the individuals of different interests in the company within the framework of transparency, and we noted the institutions studied are committed to the application of governance rules, and there is a positive impact on the application of governance rules (disclosure and transparency, responsibilities and functions of the Board of Directors, shareholders and equal treatment among them, and stakeholders) on financial performance, where the largest mathematical average of the relationship of the institution with stakeholders was 4.11.

Key Words: Financial performance; Disclosure and transparency ;Corporate governance; Principles of corporate governance ;Economic enterprise.

JEL Classification: G31, G32.

*مرسل المقال:بن عوالي إيمان *(benaouali.imane@univ-ghardaia.dz)*

المقدمة:

أصبح مفهوم الحوكمة يحتل مكانة هامة في دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها خاصة بعد الأزمات والانهيارات المالية التي عرفتها العديد من كبرى الشركات في العالم كشركة إنرون بسبب الفساد المالي والإداري و غياب عنصر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية و التلاعب بحقوق المساهمين والموردين والعملاء، و الافتقار للخبرة المهنية و سوء الإدارة.

مما أدى إلى المطالبة بوجود مبادئ وآليات سليمة تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات هذا ما أصبح يبحث عنه معظم المستثمرين قبل الإقدام على أي استثمار،ونتيجة لهذا الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة والمطالبة بوضع مبادئ وآليات سليمة فقد جاءت هاته الدراسة للكشف عن أثر ممارسات السليمة للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، لأنها لها القدرة على إدارة المخاطر وتوليد الأرباح من هذا المنطلق تمحورت إشكالية الدراسة فيما يلي.

إشكالية الدراسة: مامدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات المطبقة في المؤسسات الاقتصادية على الأداء المالي؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية كالأتي:

الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ لحقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم على الأداء المالي؟.
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائيةعند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ لعلاقة المؤسسة بأصحاب المصالح على الأداء المالي.؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ للإفصاح والشفافية على الأداء المالي.؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائيةعند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\ \%$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي.؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ لحقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم على الأداء المالي.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ لعلاقة المؤسسة بأصحاب المصالح على الأداء المالي.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ للإفصاح والشفافية على الأداء المالي.

– يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05\%$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المالي.

أهداف الدراسة: التطرق لمفهوم الحوكمة والتعرف على أهم قواعدها و أطرافها و التعرف على مفهوم الأداء المالي،وتأثير قواعد الحوكمة عليه في حالة تطبيقها.

منهجية الدراسة: من أجل توضيح أهمية هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف المنشودة استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الخلفية النظرية المتمثلة في الإطار ألمفاهيمي للحوكمة والأداء المالي، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بالاستبانة ولقد تم توزيعها على إطارات المؤسسات محل الدراسة لتحليل البيانات المتحصل عليها تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

الدراسات السابقة:

–دراسة (طعابة، 2019): حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية قد تمت الدراسة الميدانية على مستوى الشركات المدرجة في السوق المالي الجزائري، وتم الاستعانة بالأداة البحثية وهي الاستبيان الموجه لمسيري الشركات ،وأعضاء مجلس الإدارة من بين أهم النتائج المتحصل عليها أن هذه الشركات تلتزم نسبيا بتطبيق الحوكمة مما يؤثر بنسبة إيجابية على الأداء المالي.

–دراسة (فروم، 2017): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور قواعد الحوكمة في زيادة تحسين الأداء المالي في المؤسسة العمومية قد تمت الدراسة الميدانية على المستوى المؤسسات العمومية بولاية سكيكدة ،وتم الاعتماد على الاستبيان للحصول على المعلومات اللازمة ، في الأخير توصل الباحث أن الشركات عينة الدراسة تلتزم بنسبة متفاوتة في تطبيق قواعد الحوكمة.

–دراسة (بوزبدة، 2018): تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسة ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما الدراسة التطبيقية تمت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية هي صيدال و سونلغاز و تم استخدام الاستبيان لجمع المعلومات واستعمال برنامج الحزم الإحصائية لتحليل النتائج، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الشركات محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة ومن أهم هذه المبادئ مبدأ الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية.

-**دراسة** (ehikioya, 2009) :تهدف هذه الدراسة إلى توضيح علاقة بين هيكل حوكمة الشركات و الأداء المالي في نيجيريا ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام الإستبيان وشملت عينة الدراسة 107 شركة مدرجة في بورصة نيجيريا من الفترة1998 الى2002 ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن تركيز هيكل الملكية اثر ايجابي على أداء الشركات، كما يوجد تأثير لحجم الشركة على أداء الشركات كما أن الشركات محل الدراسة تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات و الأداء المالي يتضح أن الدراسات قد تناولت دراسة الموضوع من زاوية تأثيره على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ،أما النسبة للمنهج و الأدوات المستخدمة ،فنجد انه تم استخدام الاستبيان في جميع الدراسات لغرض جمع المعلومات، تم الاعتماد على برنامج

الحزم الإحصائية spss لتحليل البيانات باستثناء دراسة الباحثة طعابة قد أضافت النمذجة بالمعدلات البنائية، وقد كانت عينة دراسة تشمل المؤسسات المدرجة في البورصة كذلك بالنسبة للباحثbemjaminl أما دراسة كل من الباحثة بوزبدة والباحث فروم اقتصرت عل المؤسسات العمومية خارج قطاع البورصة أما بخصوص المنهج المعتمد هو المنهج الوصفي والتحليلي.

و بعد استعراضنا أوجه الاختلاف والاتفاق بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب، تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة هي أن عينة دراستنا اقتصرت على أن مؤسسات محل الدراسة تنتمي للقطاع الخاص ،بالإضافة إلى أدوات الدراسة مستخدمة اعتمدنا على الاستبيان والمقابلة،كذلك نلاحظ أن الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل الإحصائي فقط بينما الدراسة الحالية اعتمدت على التحليل الإحصائي و التحليل الاقتصادي.

I.الجانب النظري للدراسة:

1.الإطار ألمفاهيمي للحوكمة:

1.1. مفهوم حوكمة الشركات:

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة 2000 وهو أحد المحاولات العديدة للترجمة مصطلح (Governance) باللغة الإنجليزية ،ويعود أصل كلمة (Governance) إلى اللغة اليونانية في القرن 13 والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة و الفرنسية (البرود، 2017) .

الحوكمة هي توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا (عمر، 2007).

يمكننا القول بأن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والآليات التي تعمل على مراقبة وتسيير نظام الشركة للمحافظة على حقوق الملاك والمساهمين، تضبط علاقات بين أطراف أصحاب المصالح.

2.1. مبادئ حوكمة الشركات:

وضعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية جملة من المبادئ هي كالآتي (سهايلية و بريش، 2017)

أ.ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ينبغي أن يكون هناك إطار يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ب. حقوق المساهمين: يجب أن يتضمن نظام الشركة ولوائحها الداخلية والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية ، ولا يجب التمييز بينهم في حالة الإطلاع على المعلومات

ج. المعاملة المتساوية للمساهمين: يعني هذا المبدأ أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين ، بما في ذلك أقلية المساهمين والمساهمين الأجانب، حيث ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

د.دور أصحاب المصالح: يجب عل إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أطراف المصالح المنصوص عليها في الاتفاق المتبادل وتحفيز التعاون بينهم وبين الشركات لخلق الثروة.

هـ. الإفصاح والشفافية: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن الإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي، والأداء وحقوق الملكية حيث يتضمن الإفصاح على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين والرئيسين .

و. مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة،والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على تلك المبادئ ء التنفيذية للمؤسسة (صالحي و مايو، 2016)

1 .3. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

يوجد عدة أطراف لها علاقة بتطبيق نظام الحوكمة داخل الشركات وهي (بوزبدة، 2018):

أ.المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم مقابل الحصول أرباح ومحاولة تعظيم ربح الشركة وتجنب الخسائر ولهم الحق في اختيار مجلس .

ب. مجلس الإدارة: هي فئة يتم اختيارها أو تنقيتها عن طريق المساهمين يعملون على اختيار المديرين التنفيذيين ويسند إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة الرقابة على أدائهم .

ج. أصحاب المصالح: هم أطراف أو أشخاص لديهم مصالح مشتركة مع الشركة في بعض الأحيان مثل الدائنين والعملاء.

د.الإدارة: تقوم برسم السياسات والإستراتجيات وتحديد أهداف وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وزيادة على ذلك الإفصاح والشفافية في المعلومات المسلمة.

2.الأداء المالي:

1.2.مفهوم الأداء المالي:

يوجد العديد من تعريفات التي تخص الأداء المالي لكننا قمنا بأخذ البعض منها:

"الأداء المالي هو مساهمة الأنشطة في خلق قيمة إضافية وذلك باستخدام الموارد المالية المتوفرة وتحقيق أهداف الشركة بأقل تكلفة (لعراف و فرحات، بلا تاريخ).

كما يركز الأداء المالي على استخدام النسب المالية لقياس مدى انجاز أهداف المؤسسة و ويعبر كذلك عن أداء الشركة حيث انه الحافز الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية للشركة وتزويدها بفرص استثمارية (كيلوتي و سعيداني، 2018)

باختصار يمكننا القول بأن الأداء المالي ما هو إلا عبارة عن مؤشرات كمية ونوعية وذلك انطلاقا من القوائم المالية ويتم استخدام هاته المؤشرات لتقويم أداء الشركة.

2.2. أهمية الأداء المالي:

يمكن حصر أهمية الأداء المالي في (شعوبي و التجاني، 2015).

- تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها لتعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.
- تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالالتزامات.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة بمصادرها المالية واستثمارها.
- حماية حقوق حملة الأسهم من خلال التأكيد على حقهم في المشاركة في الإدارة والحصول على المعلومات (بن عمارة و جوادي، 2018).

3.2.تقييم الأداء المالي:

من أهم أدوات التحليل المالي وتقييمه هي المؤشرات المالية انطلاقا من المعلومات المالية المتحصل عليها وتتمثل في:

أ. **رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG**ا: هو هامش أمان بالنسبة للمؤسسة ويمكن حسابه بطريقتين

من أعلى الميزانية= الموارد الثابتة– الاستخدامات الثابتة.

من أسفل الميزانية= الأصول المتداولة– خصوم المتداولة.

ب. احتياجات **رأس المال العامل BFR**:هو عبارة عن رأس مال تحتاجه إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة .

BER =رقم الأعمال الصافي الإجمالي–الخزينة الصافية .

ج. الخزينة الصافية: بحيث الخزينة الصافية هي الفرق بين خزينة الخصوم و خزينة الأصول–سرعة دوران المخزون وسرعة دوران العملاء.

4.2.مساهمة قواعد حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي:

لتحقيق أداء مالي جيد يتم الاعتماد على تفعيل قواعد الحوكمة خاصة مجلس الإدارة و الإفصاح الشفافية ،دور أصحاب المصالح، هذا من أجل تعظيم قيمة المؤسسة، وتخفيض قيمة الأزمات المالية، فالتطبيق السليم لقواعد الحوكمة يساعد المؤسسة الحصول على التمويل اللازم بالتالي يساعد على ديمومتها ،فنظام الحوكمة وتطبيق قواعدها يعمل على التقليل بشكل كبير من حدة التعارض بين مختلف الأطراف مما يساهم في حماية أفضل حقوق المساهمين وباقي أصحاب المصالح للحصول على نتيجة فعالية لأداء المؤسسة عامة والمالي خاصة.

II.الدراسة الميدانية :

1.مجتمع وعينة الدراسة:

1.1.مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية بولاية تقرت (مهما كان نشاطها) والتي تتوافر على أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ومدققين حيث يقدر عددها 04مؤسسات تنشط في قطاعات إستراتيجية مختلفة(الأفرشة، الإسمنت، الطحين).

الجدول رقم 01: يوضح مؤسسات مجتمع الدراسة

نوع القطاع	عدد المؤسسات	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة	النسبة المئوية في العينة
الافرشة	01	20	20	09	11	25%
الاسمنت	01	20	20	09	11	25%
الطحين	02	40	30	11	19	50%
المجموع	04	80	70	29	41	100%

المصدر: من إعداد الباحثان

2.1.عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في المدراء التنفيذيين أعضاء مجلس الإدارة ، المدققين الداخليين رؤساء المصالح.

2.متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة تمثل في قواعد الستة للحوكمة أو المبادئ/- **المتغير التابع**:الأداء المالي

3.أداة الدراسة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا في أي دراسة ميدانية إذ سيتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي المتعلق بإيجاد دور مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، والتي من خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي ، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث تم الاستعانة بأداة بحثية وهي الاستبيان ،وقمنا باستشارة مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة و الحوكمة و الإحصاء لتحكيم الاستبيان وذلك بانتمائهم لجامعات مختلفة منها الوادي المسيلة بسكرة بهدف إعطاء صورة واضحة لمحتوى هذا الاستبيان و التأكد من سلامة صياغته.

4 .تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.4. صدق وثبات أداة الدراسة:

كما تم قيام الباحثان باستخدام اختبار الثبات عل الاستبيان بحساب معامل ألفا كرونباخ ،حيث هذا المعدل كلما كان قريب من الواحد كان ذلك أفضل، يبين الجدول رقم نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم02: معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

محاور الاستبانة	ألفا كرونباخ
مبدأ المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم	0.720
مبدأ دور أصحاب المصالح	0.750
مبدأ الإفصاح الشفافية	0.857
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.760
الأداء المالي	0.752
المجموع	0.768

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول رقم (02) بأن معامل ألفا كرونباخ لمقياس دور قواعد الحوكمة في تحسين جودة الأداء المالي بشكل عام بلغ (0.768) وهي قيمة عالية نوعا ما تعني أنه لو تم توزيع الإستبانة مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال للحصول على نفس النتائج،وهذا قد تراوحت معاملات الفا كرونباخ للمحاور الدراسة مابين (0.720) و (0.857) هي قيم لثبات كانت مرتفعة وتعتبر مقبولة لأغراض الدراسة حيث أنها تزيد عن القيمة المقبولة لمثل هذه الدراسة 0.6.

2.4.تحليل إجابات محاور الدراسة :

تم تحديد مقاييس الإجابة عن أسئلة الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي ، حيث تمتم تحديد الاتجاه العام للعبارات و المحاور كمايلي:

الجدول رقم03: فئات الدراسة و درجات الموافقة المقابلة لها

الفئات	1.79-1	2.59 -1.8	3.39-2.60	4.19-3.40.	5.00-4.20
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثان

بعد تحديد درجات الموافقة سوف نقوم بتحليل محاور الدراسة.

أ.المحور الأول: حقوق المساهمين و المعاملة المتساوية:

الجدول رقم04: تحليل عبارات بعد حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	المساهمين الحق في المشاركة في الجمعية العامة	4.02	0.680	موافق
02	المساهمين الحق في نقل الملكية الأسهم والتصويت قبل شراء الأسهم	3.60	0.964	موافق
03	للمساهمين الحق في الحصول على المعلومات المالية وكل ما يتعلق بالشركة	4.02	0.563	موافق
04	للمساهمين الحق في الحصول على أرباح الأسهم	4.36	0.485	موافق بشدة
05	للمساهمين الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية	4.21	0.415	موافق بشدة
06	وجود حماية المساهمين الأقلية من أي استغلال من المساهمين الأغلبية	3.81	0.917	موافق
07	للمساهمين الحق في الإطلاع على جميع المعاملات	4.00	0.796	موافق
08	يشارك صغار المساهمين في عزل و ترشيح أعضاء مجلس الإدارة	3.29	0.944	محايد
	الإجمالي العام	3.91	0.72	موافق

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامجSPSS

من الجدول أعلاه، متوسط ممارسة عينة الدراسة لبعد حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم بلغ 3.91 و هو يقع ضمن مجال الموافقة مما يعني أن اغلب أفراد عينة الدراسة توافق على أن المساهمين يتمتعون بحقوقهم وتوجد معاملة متساوية بينهم ، ويشير الانحراف المعياري والبالغ 0.72 لفقرات هذا المبدأ إلى وجود اتفاق و انسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول إجابات أسئلة الإستبانة ، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية بين أكبر قيمة 4.36 التي تتعلق بفقرة للمساهمين الحق في الحصول على أرباح الأسهم ، وهو يقع ضمن مجال الموافقة، بينما أصغر قيمة للمتوسط الحسابي 3.29 التي تتعلق بمشاركة أقلية المساهمين في عزل وترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

ب. المحور الثاني :علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح (الموظفين، الدولة،...) :

الجدول رقم05: تحليل بعد علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
09	الحق في الإطلاع على المعلومات في الوقت المناسب	4.05	0.539	موافق
10	تقدم الشركة خدمات التأمين والتقاعد للمستخدمين	4.48	0.505	موافق بشدة
11	يتاح الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم	3.86	0.647	موافق
12	تحرص المؤسسة على تطبيق المساواة بين العاملين	4.12	0.453	موافق
13	تلتزم المؤسسة بدفع الضرائب	4.24	0.692	موافق بشدة
14	تهتم المؤسسة بالقضايا الاجتماعية والبيئية	4.17	0.762	موافق
15	يتم تدريب المستخدمين بشكل كاف للتعامل مع أصحاب المصالح	3.83	0.660	موافق
	الإجماع العام	4.11	0.61	موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ 4.11 هي تشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجمعوا بالموافقة على أهمية دور أصحاب المصالح في المؤسسات عينة الدراسة، فقد كانت أكبر نسبة موافقة للعبارة10 بمتوسط 4.48 التي تنص على تقديم الشركة خدمات التأمين والتقاعد للمستخدمين تليها العبارة 13وذلك بالتزام المؤسسة بدفع الضرائب ويرجع ذلك إلى القوانين ذات العلاقة بأصحاب المصالح كالقانون التجاري ، والقانون التأمينات، القانون الجبائي، أما المتوسطات الحسابية الأخرى جد متقاربة إذ تراوحت ما بين 3.83 و 4.12 .

ج. المحور الثالث: الإفصاح والشفافية:

الجدول رقم06: تحليل بعد الإفصاح و الشفافية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
16	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها المالية على المدى الطويل و المتوسط	3.88	1.041	موافق
17	يتم الإفصاح عن المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة	3.69	0.869	موافق
18	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف الشركة	3.86	0.872	موافق
19	توجد للشركة صفحة إلكترونية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة	3.95	0.854	موافق
20	القيام بالمراجعة السنوية من طرف المدقق الخارجي	4.02	0.869	موافق
21	تفصح المؤسسة عن معلومات ذات مصداقية و ملائمة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أدائها المالي	3.98	0.517	موافق
22	تفصح المؤسسة عن مواضيع تخص أصحاب المصالح من دائنين وزبائن والمجتمع في تقريرها السنوي	3.79	0.682	موافق
	الإجماع العام	3.88	0.814	موافق

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود موافقة عامة على توفر مقومات الإفصاح الشفافية بمتوسط حسابي بلغ3.88يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(3.69-4.02) بموافقة على كل الفقرات ، وكانت أكبر نسبة للعبارتين 21و22 بمتوسط حسابي4.02و 3.98 على التوالي وقد نصت العبارتين حيث تقوم الشركة بالمراجعة السنوية من طرف المدقق الخارجي ،و إفصاح المؤسسة عن المعلومات ذات مصداقية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي، بين العبارات المتبقية تقع كذلك ضمن مجال الموافقة، ولاحظنا أن العبارة 22 كذلك الأكثر انسجام بانحراف معياري بلغ 0.517 ، بالمقابل العبارة أقل انسجاما هي العبارة 16 التي تنص على قيام الشركة بالإفصاح عن سياستها المالية على المدى الطويل والمتوسط.

د.المحور الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة:

الجدول رقم07: تحليل بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
23	مجلس الإدارة هو المسؤول عن تعيين المدراء التنفيذيين	4.00	0.796	موافق
24	يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف المستقبلية للشركة	4.17	0.437	موافق
25	يسهر مجلس.إ. على المعادلة المتساوية بين المساهمين و إعطاء حقوقهم	4.00	0.442	موافق
26	يسهر مجلس.إ. على حماية حقوق أصحاب المصالح والمساهمين الأقلية	4.02	0.412	موافق
27	يمارس مجلس الإدارة سلطة الرقابة بكل نزاهة	4.00	0.541	موافق
28	يلتزم مجلس الإدارة بمهام المفوضة له من قبل الجمعية العامة	3.88	0.772	موافق
29	يتبع المجلس معايير واضحة وشفافة لتحديد توزيع المكافآت بين أعضائه	3.90	0.431	موافق
30	يحرص مجلس الإدارة على تمثيل المؤسسة مع الغير	3.76	0.617	موافق
	الإجماع العام	3.97	0.56	موافق

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود موافقة عامة على توفر مقومات مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة (3.97) بموافقة بدرجة مرتفعة لكل العبارات ،فقد كانت أعلى متوسط للعبارة التي تنص على أن مجلس الإدارة يقوم برسم الأهداف المستقبلية للشركة بلغ 4.17 و انحراف معياري بلغ 0.437، و أقل نسبة موافقة للعبارة التي تنص على حراسة مجلس الإدارة على تمثيل المؤسسة مع الغير وقد بلغ 3.76، وقد كانت العبارة 26أكبر تجانسا بانحراف معياري بلغ 0.412 و العبارة 28أقل تجانسا بانحراف معياري بلغ 0.772.

هـ.المحور الخامس: الأداء المالي :

الجدول رقم08: تحليل بعد الأداء المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
31	توجد علاقة تعاون بين مجلس الإدارة والمدقق الداخلي	4.21	0.645	موافق بشدة
32	يساهم المدقق الداخلي في اكشاف التلاعب في القوائم المالية والحد من الفساد المالي	4.19	0.594	موافق
33	يحدد الأداء المالي مكافآت الأشخاص وأجورهم	4.26	0.627	موافق بشدة
34	يتم تحديث البيانات المالية على موقع المؤسسة لتوفير الصورة الكاملة للوضع المالي للمؤسسة	4.31	0.604	موافق بشدة
35	تعتمد المؤسسة على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي	4.19	0.634	موافق
36	المؤشرات المالية المستخدمة من قبل المؤسسة لقياس الأداء ترتبط بإستراتيجيتها و تترجم أهدافها	4.02	0.643	موافق
37	تعتبر المؤشرات المالية مرجعا لتشخيص مشكلات الأداء وتعديل الإستراتيجية لرفع أداء المؤسسة مستقبلا	4.00	0.625	موافق
	الإجماع العام	4.17	0.624	موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعد الأداء المالي بلغ 4.17 وهو يقع ضمن مجال الموافقة،بينما كانت أعلى نسبة للعبارة التي تنص على تحديث البيانات المالية على موقع المؤسسة لتوفير الصورة الكاملة للوضع المالي للمؤسسة، وتليها العبارة التي تنص عل أن الأداء المالي يحدد الأجور المكافآت ففي حالة كانت المؤسسة تحصلت عل ربحية مرتفعة حتما سوف تزيد من أجور المستخدمين و العكس كذلك وقد بلغ متوسطها ب 4.26، ونجد كل العبارات تقع ضمن مجال الموافقة وتراوحت متوسطات الحسابية بين(4.00-4.02).

5. اختبار فرضيات الدراسة:

1.5.التعريف بنموذج الدراسة:تم صياغة النموذج انحدار خطي متعدد بهدف دراسة تأثير قواعد الحوكمة على الأداء المالي.

الجدول رقم09:التعريف بالنموذج قواعد الحوكمة والأداء المالي

$\hat{Y} = f(\bar{X1}, \bar{X2} \dots .x5) = Y_0 + \lambda_1\bar{X1} + \lambda_2\bar{X2} + \lambda_3\bar{X3} + \lambda_5\bar{X5}$ $\hat{Y} = f(\bar{X1}, \bar{X2} \dots .) = 4.832 + .091\bar{X1} + .020\bar{X2} + .213\bar{X3} + .263\bar{X5}$	
القيمة التقديرية لمستوى فعالية الأداء المالي، وهي متغيرة تابعة لمبادئ الحوكمة؛	$\hat{Y}$
مستوى فعالية الأداء المالي في حالة غياب قواعد الحوكمة؛	Y_0
الميل الحدي للمتغير الفرعيX1، والذي يعني أنه كلما قمنا بتحسين قاعدة المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم، زاد مستوى فعالية الأداءالمالي بنسبة λ_1؛	λ_1
الميل الحدي للمتغير الفرعيX2علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح، والذي يعني أنه كلما قمنا بتحسين (تسمية المتغير)، زاد مستوى فعالية الأداء المالي بنسبة λ_2؛	λ_2
الميل الحدي للمتغير الفرعيX3الإفصاح والشفافية، والذي يعني أنه كلما قمنا بتحسين (تسمية المتغير)، زاد مستوى فعالية الأداءالمالي بنسبة λ_3؛	λ_3
الميل الحدي للمتغير الفرعيX4مسؤوليات مجلس الإدارة، والذي يعني أنه كلما قمنا بتحسين (تسمية المتغير)، زاد مستوى فعالية الأداء المالي بنسبة λ_4؛	λ_4

المصدر: من إعداد الباحثان من إعداد الباحثان بناء على فرضيات الدراسة والدراسات السابقة

الجدول رقم10: نتائج تقدير معالم نموذج قواعد الحوكمة و الأداء المالي

النموذج: $\hat{Y} = f(\bar{X1}, \bar{X2}..)$	قيمة المعلمة	قيمة التأثير على الأداء المالي	نسبة التأثير على الأداء المالي	الخطأ المرافق لاختبار T Sig. (T- test)	معامل التحديد R^2	الخطأ المرافق لاختبار F Sig. (F - test)
Y_0	4.832	4.83	23%	.000	.377	.003
λ_1	.091	2.73	%13	003.		
λ_2	.020	0.06	%0.28	002.		
λ_3	.213	0.64	3.04%	.001		
λ_4	.263	0.79	3.76%	.022		

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامجSPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الابتدائية للأداء المالي في حالة عدم تطبيق قواعد الحوكمة تساوي4.832 وذلك بنسبة23% هي نسبة تأثير العوامل الأخرى أما النسبة الباقية 77 تمثل نسبة تأثير قواعد الحوكمة.

تمثل=0.091،=0.20،=0.213،= و الذي يعني انه كلما قامت المؤسسة بتحسين تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسة زاد من فعالية تأثيرها على الأداء المالي، لكل متغير و ذلك بنسب متفاوتة لكل متغير23%،13%،3.04%،3.76% على التوالي .

من الجدول نلاحظ بأن قيم معامل التحديد قد بلغ (0.377) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم ، علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح ، الإفصاح و الشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة) تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) والباقي (0.623) يعزى إلى عوامل أخرى.

–معنوية النموذج: نلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية لإحصائية F،قد بلغت0.003، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05\%$) مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

2.5.اختبار الفرضيات:

أ.الفرضية الأولى: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.003 وهو اقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة $\alpha \leq 0.05\%$ ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

ب.**الفرضية الثانية:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.002 وهو اقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة$\alpha \leq 0.05\%$ ،وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ج.الفرضية الثالثة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة$\alpha \leq 0.05\%$ ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

د.الفرضية الرابعة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.022 وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة$\alpha \leq 0.05\%$ ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

– أن ربط بين قواعد حوكمة الشركات والأداء المالي يؤدي هذا إلى تعزيز الإفصاح والشفافية و هذا الأمر حتما سوف يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الاستثمارات والمساعدة على محاربة الفساد المالي والإداري ومنع الأزمات والانهيارات المالية، وزيادة قدرة الشركة على المنافسة في الأسواق، والقضاء على التعارض بين المساهمين وادارة الشركة و كذلك على تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة نظام الحوكمة و أهم المنظمات التي تبنت هذا النظام ، و الأثر تلعبه قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي وقد توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كمايلي:

نتائج الدراسة:

- يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي أثارت جدلا و خلافا في مفهومه بين الباحثين عند ترجمته للعربية حيث ظهرت كثير من المصطلحات لكن المصطلح الشائع الأكثر استخداما في المجال العلمي و الأكاديمي هو حوكمة الشركات .
- حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة وإفراد المصالح المختلفة في الشركة في إطار الشفافية وهذا ما توصل إليه الباحث صالح فروم في دراسته بأن حوكمة الشركات ما هي إلا مجموعة من المبادئ و النظم التي تحكم العلاقات بين الأفراد الأساسية للمؤسسة حيث تهدف هذه المبادئ إلى تحقيق الشفافية.
- تعد حوكمة الشركات احد الأسباب الرئيسية في تحسين الأداء المالي وذلك بتطبيق المبادئ المذكورة أعلاه وهذا يتوافق مع نتائج الباحثة سمية طعابة ودراسة الباحثbenjaminl حيث توصلت إن الحوكمة عنصر فعال في تحسين الأداء في المؤسسات.
- يمكن القول بأن مؤسسات محل الدراسة تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة وخاصة مبدأ علاقة أطراف أصحاب المصالح بالشركة ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكلا منهما 4.11 و 3.97 على التوالي وهذا ما تم الاتفاق عليه مع دراسة الباحثة سمية طعابة حيث توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الالتزام بقواعد الحوكمة(دور أصحاب المصالح ومجلس الإدارة) والأداء المالي.
- يعتبر مبدأ مجلس الإدارة من أهم المبادئ لبداية سليمة لتطبيق نظام الحوكمة وذلك من خلال المهام الموكلة إليه لأنه هو المسئول عن التدقيق و تحديد المكافآت والمرتبات ، ويضمن معاملة متساوية المساهمين فيما بينهم، وهذا ما يؤكد أهمية الحوكمة للمؤسسات محل الدراسة .
- يعتبر الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية نقطة تحديد ربحية المؤسسة و تحديد المكافآت والأجور .
- توجد علاقة طردية بين الأداء المالي و تطبيق قواعد حوكمة الشركات فقيمة الارتباط بين كل محور ومحور كانت مرتفعة، وهناك تأثير إيجابي في حالة تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي وهذا ما اتفقت عليها دراستنا مع الدراسات السابقة.

التوصيات:

بناء ا على النتائج المتوصل إليها تم اقتراح مجموعة من التوصيات كمايلي:

- ضرورة تبني نظام الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل تحسين أدائها ومواكبة تطورات الاقتصاد العالمي، وإنشاء قسم خاص بالحوكمة في المؤسسات؛

- تفعيل المركز الجزائري للحوكمة للعمل على زرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، مع عقد ندوات ودورات تدريبية متخصصة في الحوكمة ؛
- إلزام الشركات بالتقيد بمبدأ الشفافية في المعلومات المالية لأنه يعتبر أحد مبادئ السبعة لمعيار المسؤولية الاجتماعية مع ضرورة استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل الإفصاح عن المعلومات المالية.

قائمة المراجع.

- ام الخير البرود. (2017).). آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة المخاطر القروض-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة البليدة02،الجزائر.
- حمزة كيلوتي، و محمد السعيد سعيداني. (2018). أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية. مجلة الاقتصاديات المال والاعمال .
- زاهية لعراف، و عباس فرحات. (بلا تاريخ). تقييم الأدا ءالمالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية34(01) .
- سمية طعابة. (2019). "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،. جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.
- عبد الصمد علي عمر. (2007). حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي. الجزائر: دار هومة.
- محمد صالح فروم. (2017). "الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية،. جامعة عنابة، الجزائر.
- محمود فوزي شعوبي، و الهام التجاني. (2015). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائرية للفترة2005-2011. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية(17) .
- نعيمة بوزبدة. (2018). مساهمة مبادىء الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- يزيد صالحي، و عبد الله مايو (2016). دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادىء الحوكمة-دراسة ميدانية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(04) .
- يمينة سهايلية، و عبد القادر بريش. (2017). حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية2000-2015. المجلة الجززائرية للإقتصاد والمالية2(7).
- Ehikioya, B. (2009). Structure De Gouvernance Denterprise Et Performance Des Enterprises Dans Les Economies En Développement Données Probantes Du Nigéria. La Revue Internationale Des Affaires Dans La Société .